الخوض في معركة التحرر الاقتصادي . وقد واجهت البلدان المستعمرة ، الاستعمار على الصعيدين السياسي والعسكري . ولكن نادرا ما قامت بخوض المعركة في المجال الاقتصادي ، اي باتجاه التدخل والتأثير على صعيد النشاطات الاقتصادية ، او في خلق مشاريع اقتصادية جديدة . غير ان وضع المناطق المحتلة له خصوصيته ؛ فهي تعاني من وجود استعمار غير تقليدي . انها تواجه استعمارا لا يحاول السيطرة على اقتصاد هذه المناطق ، او دمج اقتصادياتها فحسب ، بل يعمل على تدمير القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه المناطق ، بعد ان نجح في تدمير القطاع الاقتصادي العربي على صعيد فلسطين في حدود ١٩٤٨ . ان هدف الصهاينة لا غموض فيه ، فهو يقوم على استملاك الاراضي ، وتهجير السكان العرب ، واقامة « اسرائيل الكبرى » .

اما المفهوم الجديد فهو يتمشى مع الظروف الخاصة في فلسطين المحتلة ، والتي تتعلق بتواجد استعمار استيطاني مختلف عن الاستعمار التقليدي وعن الاستعمار العنصري القائم في جنوب افريقيا . فهو يقوم على اساس مواجهة الاحتلال ، ليس فقط على الصعيدين السياسي والعسكري ، بل كذلك على الصعيد الاقتصادي . ويتطلب مثل هذا الوضع اتخاذ اجراءات اقتصادية (وسياسية) من اجل مواجهة السياسة الاسرائيلية القائمة على تدمير القطاع الاقتصادي العربي ، والذي يقتصر حاليا على الضفة الغربية وقطاع غزة .

ان استراتيجية مواجهة السياسة الاسرائيلية على الصعيد الاقتصادي ليست بالضرورة ، كما ذكرنا اعلاه ، خطة تنمية ، كون خطة من هذا النوع تتطلب اطارا سياسيا مختلفا ، وقد يكون طرح مثل هذه الخطة طرحا طموحا جدا بالنسبة لمنطقة واقعة تحت الاحتلال . ان مواجهة السياسة الاسرائيلية يجب ان تمر عبر الدفاع عن القطاع الاقتصادي العربي في فلسطين المحتلة ، ولجم المحاولات الرامية الى تشويه الاوضاع الاقتصادية ، والحد من التبعية ، وكذلك خلق الشروط الموضوعية الملائمة لأي تحول سياسي أساسي في الاراضي المحتلة مستقبلا . وترتدي هذه الاستراتيجية التي يمكن تسميتها **باستراتيجية الدفاع عن القطاع الاقتصادي العربي في فلسطين المحتلة** ، اهمية سياسية . فبالنسبة للفلسطينيين ، يعني الدفاع عن وجود اقتصاد فلسطيني (في الضفة والقطاع) دفاعا عن وجود اقتصاد فلسطيني هدفا رئيسيا ، لأية استراتيجية تطمح ان تخدم اقتصاد الصمود .

أدوات ووسائل الاستراتيجية

لم يكن بالامكان طرح مثل هذا التصور لولا ميزان القوى الحالي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية،وقد توصل الصهاينة ، ضمن ميزان قوى ساحق لمصلحتهم ، الى تدمير القطاع الاقتصادي العربي في فلسطين ضمن حدود ١٩٤٨ . الا انهم يواجهون اليوم عوائق عديدة تحول دون تنفيذ سياستهم بشكل كامل . ومن اهم هذه العوائق :

ـ انخفاض الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة بعد حرب اكتوبر ـ تشرين الاول ١٩٧٣ انخفاضا شديدا .

ـ اضطرار الصهاينة الى تشغيل عمال عرب من المناطق المحتلة ، نتيجة المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي ، واضطرارهم بالتالي الى التراجع المؤقت عن شعار « العمل العبري » .

ـ عزلة اسرائيل المتزايدة على الصعيد الدولي .

ـ الوزن المتزايد لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، وعلى الساحة الدولية .

ـ المقاومة العنيدة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في الداخل .

ووعيا منها للدور التي يمكن ان تلعبه على الصعيد الاقتصادي ، فقد بذلت منظمة التحرير الفلسطينية جهودا كبيرة خلال السنوات الاخيرة ، منها ايجاد الوسائل المناسبة والكفيلة لمساعدة الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، ودعم صموده في مواجهة الاحتلال . وقد انشئت لهذه الغاية لجنة مشتركة اردنية ـ فلسطينية في تشرين الثاني ١٩٧٩ ، كلفت باتخاذ الخطوات العملية الكفيلة ، بدعم الصمود الاقتصادي في المناطق المحتلة ، على شكل تمويل مشاريع اقتصادية في مجال النشاطات الانتاجية ، والنشاطات المتعلقة بالبنية التحتية .

اما الوسائل الكفيلة بتحقيق اهداف هذه الاستراتيجية ، اي منع الاسرائيليين من تدمير الاقتصاد الفلسطيني ، فهي عديدة . ولا بد هنا من التركيز على نقطتين اساسيتين :

اولا : المحافظة على الارض ، بدعم الزراعة ومنحها الأولوية في استراتيجية الدعم .

ثانيا : خلق فرص عمل جديدة في المناطق المحتلة ، عن طريق اقامة مشاريع اقتصادية جديدة ، ودعم المؤسسات الموجودة ومضاعفة المؤسسات الاجتماعية .. الخ ..

ان تنفيذ مثل هذه السياسة قد يخفف من الآثار السلبية للسياسة الاسرائيلية على صعيد بنية المناطق المحتلة الاقتصادية ، وذلك من خلال ايجاد فرص عمل لليد العاملة العربية التي تهجر المناطق المحتلة او التي تستخدم في المؤسسات الاسرائيلية . وبالاضافة الى حلها لمشكلة الهجرة ، ستفسح هذه السياسة المجال لانتاج المواد الاستهلاكية داخل المناطق المحتلة ، وتحد من تدفق المنتوجات الاسرائيلية الى اسواقها ، وبالتالي ستعود هذه السياسة بالفائدة على وضع الميزان التجاري ، وتحد من التبعية الاقتصادية . وعلى الصعيد النقدي ، فان تدفق الاموال على الاراضي المحتلة ، قد يعوض عن الآثار السلبية الناجمة عن غياب نظام مصرفي فعال في هذه الاراضي .

ويتوقف نجاح مثل هذه الاستراتيجية على التقيد ببعض المبادىء الاساسية ، على ان تؤخذ بالحسبان القيود الاسرائيلية المفروضة على المناطق المحتلة .